الفصل باجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال افاده شيخنا
والاجنبي هنا المبتدا والمراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات
ذلك العامل اما لا تعلق له به بوجه ما ولم يعمل الكحل مبتدا مؤخرا
عن مني فلا يلزم الفصل بالاجنبي بان يقال ما رايت رجلا احسن
في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل
وهو تقديم مرجع الضمير عليه لفظا ومرتبة ولا متقدما على الوصف
بان يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين
زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة
والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة **قوله** فنقول من
كحل عين زيد قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على
نفسه بل على غيره بالذات اما على ان ال في الكحل عوض عن
ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر واما على انها للجنس فلان
الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئي الا ان يختار
الثاني ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كانها
نفسه والتغاير اعتباري فافهم **قوله** فيحذف مضافا اي اذا دخلت
من على المحل وهو العين او مضافين اي اذا دخلت على ذي المحل
وهو زيد **قوله** وقد لا يولي بعد المرفوع بشيء اي اختصارا
وذلك اذا تقدم محل المفضل على افعل كما في مثال الشارح وكذا اذا
تقدم صاحب محل المفضل على افعل فيما يظهر كما في ما رايت كزيد
احسن في عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور وراي
بصرية على الظاهر والكاف اسمية واحسن حال من مجرور الكاف
على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون
شرطه او كعين واحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك **قوله**

وقالوا

وقالوا الخ اي فادخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه
كما بينه الشارح وهو كقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي
ما احد احسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة
ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني
الخ فافهم **قوله** من حسن الجميل بزيد كان عليه اسقاط حسن لان
المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي الى ذكره تعلق
بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما
في نظايره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقاني واقراه
من التكلف ومثله لك يقال في الحديث ومثال الناظم الاتي **قوله** ما
من ايام احب الخ افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول
ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من جعل المصوغ
منه مغتفرا عند امن اللبس وكذا من جهة صوغه من زايد
على الثلاثي ان كان من احب الرباعي فان كان من حب
الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام
البعض من المواخذة **قوله** اولى فيه شذوذ من جهة انه لا فعل
له لانه بمعنى احق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى
لان الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى او تبع وبهذا يعلم حسن
قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل
هذا افاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح
الاتي ان المعتبر في المراد الخ اه اي حيث قيد الفعل بالذي بني منه
افعل ويدفع بان القيد مبني على الغالب فتدبر **قوله** انما امتنع
نحو الخ المانع في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون

٥٨٦
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1